

خلال جلسة خاصة عقدها في الذكرى الـ "96" لوعدها بلفور المشنوم

المجلس التشريعي يدعو بريطانيا للاعذار والتكفير عن خطيئتها التاريخية الكبرى بحق شعبنا وقضيتنا



د. بحر في ذكرى وعد بلفور يطالب السلطة
بالانسحاب من المفاوضات وإطلاق يد
المقاومة في الضفة

د. الزهار : بريطانيا تتحمل المسؤولية
السياسية والقانونية والتاريخية والإنسانية
والأخلاقية عما لحق بالشعب الفلسطيني من
جرائم ونكبات

النواب يدعون إلى تنظيم فعاليات جماهيرية
وشعبية في ذكرى وعد بلفور ويطالبون
السلطة بالانسحاب الفوري من المفاوضات

والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية
إلى تنظيم فعاليات جماهيرية وشعبية في
ذكرى وعد بلفور البغيض وتشكيل ضغط
على الحكومات وخاصة بريطانيا والدول التي
أيدت هذا الوعد وتشكيل محاكم شعبية لهذه
الحكومات.

إزالة تبعات هذه المسؤولية وتحمّل تبعاتها
القانونية والأخلاقية.
وأكد التشريعي أن وعد بلفور هو جريمة
ومؤامرة دنيئة وجريمة سياسية وغير قانونية،
داعيا الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده
والجماهير العربية ومؤسسات المجتمع المدني

وحمل التشريعي خلال الجلسة بريطانيا
والدول التي ساندت وأيدت الوعد وعصبة الأمم
المتحدة المسؤولية التامة السياسية والقانونية
والتاريخية والإنسانية والأخلاقية عما لحق
بالشعب الفلسطيني وأرضه ووطنه وحضارته
الإنسانية من جرائم ومآسٍ، مشددا على ضرورة

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني الخميس
الماضي جلسة خاصة في الذكرى السنوية
السادسة والتسعين لوعده بلفور المشنوم، دعا
خلالها بريطانيا إلى الاعذار والتكفير عن
جريمتها السياسية والقانونية والإنسانية بحق
الشعب الفلسطيني جراء هذا الوعد المشنوم.

5 - 4

تمهيدا لإقراره من المجلس التشريعي

لجنة التربية بالتشريعي توصي باعتماد الخلع القضائي في المحاكم الشرعية

لجنتا الموازنة والاقتصادية
بالتشريعي تعقدان جلسة استماع
لنائب رئيس الوزراء وزير المالية
زياد الظاظا

3

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي
تعقد جلسة استماع لوزير الزراعة
.. لبحث خطة وزارة الزراعة إزاء
النخيل ومستقبل إنتاج البلح في
الأعوام القادمة

7



نظمت لجنة التربية والقضايا
الاجتماعية في المجلس التشريعي
ورشة عمل حول قانون الخلع
بحضور رئيس لجنة التربية النائب
عبد الرحمن الجمل وأعضاء اللجنة
النائب هدى نعيم والنائب سالم سلامة،
والنائب خميس النجار، وكذلك
رئيس اللجنة القانونية النائب
المستشار فرج الغول.

كما حضر الورشة كلا من رئيس
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الشيخ
حسن الجوجو ولفيف من القضاة،
وعدد من مؤسسات المجتمع المدني
وممثلي مؤسسات حقوق الإنسان.

6



اعتبره خطوة عملية جديدة اتجاه تشديد الحصار على غزة

المجلس التشريعي يدين منع الاحتلال لوفد برلماني أوروبي من زيارة قطاع غزة

تكراره مستقبلاً. ورحب بحر بكل الجهود المخلصة التي بذلها وببذلها أصدقاء الشعب الفلسطيني سواء في داخل البرلمان الأوروبي أو خارجه، وكذلك جهود المنظمات الدولية والمنظمات الفلسطينية الحقوقية في أوروبا وأصدقاء الشعب الفلسطيني من أجل تخفيف الحصار عن قطاع غزة، وفضح ممارسات الاحتلال بحق أهلنا وشعبنا في كافة أماكن تواجده. ودعا بحر كافة البرلمانات العربية والإسلامية والأجنبية والاتحادات البرلمانية الإسلامية والعربية والدولية الى تبني خطوات أكثر فعالية في سبيل رفع الحصار عن غزة والسعي لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين على ارتكابهم مخالفات دولية متعلقة بمنع وصول الوفد لغزة وخاصة الوفود البرلمانية بغية عدم نقل معاناة الشعب الفلسطيني للعالم الخارجي.

أدان الدكتور أحمد محمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، قرار الاحتلال القاضي بمنع وفد برلماني أوروبي من زيارة القطاع المحاصر. وقال بحر في بيان صحفي الخميس (٢٤/١٠/٢٠١٣م) إن الاحتلال ما زال يضرب بعرض الحائط كافة القوانين الدولية التي تكفل حرية السفر والتنقل وخاصة إذا ما تعلق الأمر بزيارة رسمية لبرلمانيين منتخبين. وأكد بحر أن قرار البرلمان الأوروبي إرسال وفد برلماني للاطلاع على أوضاع أهالي قطاع غزة هو أمر مرحب به على قاعدة الوقوف على تداعيات الحصار وآثاره على القطاعات الانسانية المختلفة، وعلى الرغم من أن الزيارة كانت ستتم تحت رعاية الأونروا وستركز على الخدمات العامة والحيوية كالمدراس والمراكز الصحية للاطلاع على الوضع الصحي والانساني فإن الاحتلال قد أصر على منع الزيارة الأمر الذي يتوجب استنكاره والعمل على منع

المجلس التشريعي يدين اختطاف

قوات الاحتلال للنائبين رمضان وبدر

المجلس لتفويت الفرصة على المؤامرة الصهيونية التي تستهدف المجلس التشريعي، والإسهام الفاعل في دفع عجلة المصالحة الفلسطينية وترتيب البيت الفلسطيني. ودعا بحر إلى مواجهة سياسة الاحتلال الصهيوني بإعادة اختطاف نواب الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن الكل الوطني الفلسطيني يتحمل اليوم مسئولية كبرى إزاء التصدي للمخطط الصهيوني الذي يستهدف شعبنا الفلسطيني ومؤسساته المنتخبة. وناشد بحر الدول العربية والإسلامية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي التدخل العاجل لحماية الشرعية الفلسطينية من السياسة الصهيونية العنصرية، مؤكداً على ضرورة الوقوف الفلسطيني والعربي والإسلامي وحدة واحدة في وجه الصهاينة ومخططاتهم الإجرامية.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني اختطاف النائبين نزار رمضان ومحمد بدر على يد قوات الاحتلال الصهيوني، مؤكداً أن ذلك يعدّ قرصنة مفضوحة ضد نواب الشرعية الفلسطينية. وشدد بحر في بيان صحفي الاثنين (٢٨-١٠) على أن سياسة اختطاف النواب تشكل انتهاكاً فاضحاً لجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. واعتبر أن هذا الاختطاف يشكل استمراراً في مخططات الاحتلال لتعطيل المجلس التشريعي، ومحلاً العدو الصهيوني المسئولية الكاملة عن اختطاف نواب الشعب الفلسطيني والتداعيات المترتبة على هذا الاختطاف. وطالب بحر أعضاء المجلس التشريعي الذين يتبعون كافة الكتل والقوائم البرلمانية لحضور جلسات

دعا فصائل المقاومة للعمل على تبييض السجون

وفد برلماني برئاسة بحر يزور الأسرى المحررين المفرج عنهم



وقال: "سنستمر في المجلس التشريعي بدعم المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها حتى تحرير كافة التراب الفلسطيني واستعادة الحقوق المسلوبة". وبارك بحر للأسرى خروجه من سجون الاحتلال بعد أن قضوا فيها زهرة شبابهم، متمنياً لهم حياة كريمة وأن تكون بوصلتهم تجاه القدس والثواب الفلسطينية، مؤكداً أن خروج أي أسير فلسطيني يعتبر عرساً وطنياً كبيراً للشعب الفلسطيني وأسراه في سجون الاحتلال وعوائلهم الكريمة التي عانت طويلاً جراء سياسات الاحتلال وممارساته الإجرامية. وتابع: "يحق لشعبنا اليوم أن يعبر عن فرحته بخروج أسرى لنا من سجون الاحتلال الصهيوني على أمل الانتصار الأكبر والفرحة الكبرى بالإفراج عن بقية الأسرى وتحرير الأرض والمقدسات من نير الاحتلال". من جانبهم، شكر الأسرى المحررون وفد التشريعي على ما قدمه من جهد وعطاء على صعيد العمل السياسي والجماهيري للاهتمام بقضية الأسرى وتحريك قضيتهم في المحافل الدولية والمحلية. وأكدوا أن جميع الأسرى في سجون الاحتلال يقفون من خلف المجلس التشريعي، معتزين بالدور الذي يلعبه على الصعيد البرلماني والسياسي خدمة لقضيتهم.

زار د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي على رأس وفد برلماني الأسرى المحررين في قطاع غزة لتهنئتهم بالإفراج عنهم من سجون الاحتلال والمفرج عنهم مؤخراً، وضم وفد التشريعي كل من النائب د. خميس النجار، والنائب د. عبد الرحمن الجمل. وشملت الزيارات الأسرى المحررين في مناطق قطاع غزة، وهم الأسرى المحررون يوسف مصالحة، حازم شبير، حلمي العماوي، أحمد الداموني، عمر مسعود. وأكد بحر أن زيارة الأسرى المحررين وتهنئتهم تشكل واجباً وطنياً، وتأتي لتؤكد على تضامن المجلس ووقوفه إلى جانب قضية الأسرى، مؤكداً أن المجلس يعمل على جميع المستويات المحلية والدولية للإفراج عنهم من سجون الاحتلال. وشدد على أن خروج الأسرى الفلسطينيين واجب وطني يتحمل مسئوليته كافة فصائل شعبنا الفلسطيني وأطيافه المختلفة، داعياً فصائل المقاومة للعمل بكل السبل والوسائل لتبييض السجون الصهيونية من آخر أسير فلسطيني. وأكد على أن قضية الأسرى تحتل سلم أولويات المجلس التشريعي الفلسطيني، لافتاً إلى أن فصائل المقاومة الفلسطينية لن تدخر جهداً للإفراج عن الأسرى،

بحر: الاحتلال صعب خلال مواجهة حرب الأدمغة مع المقاومة

حصار غزة سيتحطم على صخرة صمود شعبنا

الصهاينة بوطن قومي لهم في فلسطين بينما نحن أقرب لتحقيق وعد الله لنا بالعودة كما عاد نبينا محمد الي مكة بعد هجرته منها قصراً». وندد بحر بموقف السلطة من المفاوضات والجلسات لأن استمرار سلطة رام الله بالمفاوضات والجلسات التفاوضية مع الاحتلال رغم كافة الأنشطة الاستيطانية للاحتلال يعد نوعاً من الاستخفاف برأي الشارع الفلسطيني والمضي قدماً فيما يخالف رغبات الشعب الفلسطيني ودون تفويض جماهير.

وشدد بحر في ذكرى الهجرة على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة منادياً بحكام مصر الجدد بفتح معبر رفح وامداد القطاع المحاصر بالمساعدات والوقود اللازم لاستمرار الحياة بشكل طبيعي محذراً من أن الاستمرار في منع وصول الوقود لغزة ينذر بكارثة بيئية وإنسانية كبيرة. وأبرق بحر بالتحية للمقاومة الفلسطينية التي اذهلت المحتل بمستوى اعدادها واستعدادها للتصدي لأي عدوان محتمل على قطاع غزة، مشدداً على التصعيد الأخير في خان يونس أوضح مدى قدرة المقاومة على مجابهة المحتل الغاصب.



بأن أمر عودتنا لديارنا بات قريباً بإذن الله. وقال بحر: «ان ذكرى الهجرة تطل علينا هذا العام متزامنة مع ذكرى وعد بلفور المشنوم الذي وعد

بحر لأن الله تعالى وعد الرسول محمد بالعودة الي وطنه بعد ان اخرجوه منه مؤكداً بأن ثمة وجه شبه بين الهجرة الأولي وهجرة لاجئين شعبنا عام ١٩٤٨ منها

قال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ان الصهاينة صعقوا خلال مواجهة حرب الأدمغة مع المقاومة الفلسطينية الباسلة، مؤكداً بأن كل المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا من حصار واستهداف ستتحطم على صخرة صمود أبناء شعبنا البطل، جاءت أقوال بحر خلال كلمة له ألقاها لدى مشاركته في حفل اقامته وزارة الأوقاف بمناسبة ذكرى الهجرة النبوية في المسجد العمري الكبير بمدينة غزة بعنوان الهجرة وأمل العودة، بحضور وزير الأوقاف د. اسماعيل رضوان وضييف من الدعاة والعلماء والمشايخ والخطباء. وأشاد بحر بجهود وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على كافة الأصعدة وقال: « انها مفخرة أن تقوم الوزارة بإقامة وترتيب الاحتفالات بالمناسبات الاسلامية والوطنية، لتأخذ الوزارة دورها الحقيقي في خدمة الاسلام».

وأستعرض بحر احداث الهجرة والدروس والعبر المستوحاة منها وأضاف بأن الهجرة أمر عظيم وحدثاً تاريخياً حول مسيرة الدعوة الاسلامية من الاستضعاف الي القوة وبناء المجتمع المسلم ودولة الاسلام، ونوه

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

وعد بلفور وحرب الأدمغة

لعل ذاكرة شعبنا أكثر مما تكون حبل

بذكرات النكبة والبطولة في أن واحد.

بين يدي مقال اليوم حديث عن الذكرى

السنوية السادسة والتسعين لوعد بلفور

المشتوم الذي شكل جريمة سياسية وقانونية وإنسانية بحق شعبنا وقضيتنا. منذ عقود طويلة ارتفع صوت شعبنا وأصوات كل الخبيرين والمحبيين والغيورين على قضيتنا من أبناء أمتنا العربية والإسلامية وأحرار العالم، بضرورة قيام بريطانيا بالتكفير عن خطيئتها التاريخية إزاء وعد بلفور الذي منح الغطاء الشرعي والضوء الأخضر العملي للعصابات الصهيونية لقتل شعبنا وتشريدته في المنافي وديار اللجوء والشتات، والعمل على تدارك وتصحيح أزمة العلاقة التاريخية بين بريطانيا وشعبنا الفلسطيني، عبر مساعدته على إنهاء الاحتلال الصهيوني لأرضنا ومقدساتنا، وتقديم كل أشكال الدعم السياسي والمالي التي تعينه على مداواة جراحاته النازفة وإخراجه من دوائر الألم والمعاناة المتفاقمة، وتتيح له بناء دولته الحرة المستقلة وكاملة السيادة دون أي تبعية أو وصاية من أحد.

لكن تلك الأصوات كانت تذهب سدى في ضوء إصرار الحكومات البريطانية المتعاقبة على الانحياز للاحتلال الصهيوني وسياساته العدوانية التوسعية ضد أرضنا وشعبنا وقضيتنا ومقدساتنا، وإحجامها عن تقديم أي دعم حقيقي يمكن أن يلتقطه أو يستفيد منه شعبنا في غمار مسيرته التحررية للانعتاق من أسر ونير الاحتلال.

وقبل أيام عقدنا في المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة برلمانية خاصة ناقشنا فيها ظروف شعبنا وقضيتنا في ضوء ذكرى وعد بلفور، وخلصنا إلى العديد من النتائج والقرارات المهمة في إطار تقرير سياسي عرضته اللجنة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وتم اعتماده كوثيقة تاريخية من وثائق المجلس، وتم خلاله رفع عدد من القرارات الدقيقة لذوي العلاقة وجهات الاختصاص، ومن بينها دعوة الحكومة البريطانية الاعتذار عن جريمة وعد بلفور ودعم شعبنا وقضيتنا، فضلاً عن دعوة قيادة السلطة الفلسطينية للانسحاب من المفاوضات العنيفة مع الاحتلال والتمسك بالحقوق والثوابت الوطنية.

وكم كانت سعادتنا حين حملت إلينا وسائل الإعلام نبأ قيام بعض النواب البريطانيين بإبداء الاعتذار عن وعد بلفور، وذلك في سياق ندوة موسعة نظمها مركز العودة الفلسطيني داخل البرلمان البريطاني يوم الاثنين الماضي.

إننا في المجلس التشريعي نرى في موقف بعض النواب البريطانيين خطوة إيجابية على طريق تصحيح الخطيئة التاريخية للدولة البريطانية ضد شعبنا وقضيتنا -غير أنها ليست كافية- ولا بد أن يتلوها خطوات أخرى عبر تحشيد مختلف النواب والكتل البرلمانية في البرلمان البريطاني لصالح هذا الموقف، ما يمهّد الطريق أمام عقد جلسة برلمانية خاصة يعقدها البرلمان البريطاني لتقديم الاعتذار لشعبنا وقضيتنا باسم الشعب البريطاني، ومن ثم الضغط على الحكومة البريطانية لانتهاج ذات الموقف، والشروع في خطوات عملية لدعم شعبنا وقضيتنا على مختلف الأصعدة والمجالات.

بموازاة ذلك، فإن الواجب الوطني يقتضي من قيادة السلطة وعلى رأسها السيد محمود عباس، الإعلان عن الانسحاب الفوري من المفاوضات مع الاحتلال، إذ أن جريمة استمرار المفاوضات في ضوء مخططات التهويد والاستيطان والعدوان لا تقل عن جريمة وعد بلفور، وخصوصاً في ظل التسيّرات الخطيرة التي تحدثت عن وجود قنوات تفاوضية سرية بين السلطة والاحتلال، وعن «ورقة موقف» قدمها الطاقم الفلسطيني المفاوض لنظيره الصهيوني، وتضمنت تنازلات خطيرة عن الحقوق والثوابت الوطنية، وخصوصاً فيما يتعلق بقضيّتي القدس واللاجئين.

إن إصرار قيادة السلطة على الاستمرار في المفاوضات بالرغم من مخالفتها للإجماع الوطني وتجاهلها لكل الدعوات الصادرة عن مختلف فصائل وشرائع شعبنا الفلسطيني، يشكل تواطؤاً خطيراً مع الاحتلال الصهيوني، وإضعافاً كبيراً لموقفنا الوطني والسياسي، يغري معه الحكومة البريطانية وغيرها بمزيد من التجاهل والاستخفاف بحقوق شعبنا وتطلعاته المشروعة في الحرية والاستقلال.

إن المقاومة الفلسطينية هي الطريق الوحيد لطرد الاحتلال وتحرير أسرارنا البواسل من سجونته، وما اكتشف النفق في خان يونس، والمعركة الأخيرة التي نجم عنها إصابة العديد من جنود وضباط الاحتلال واستشهاد أربعة من أبطال كتائب الشهيد عز الدين القسام، وحرب الأدمغة التي تديرها المقاومة والتي أربكت حسابات العدو أمنياً وعسكرياً وميدانياً، إلا الخيار الأفضل لكس الاحتلال من أرضنا ومقدساتنا.

(و يقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً)

أوصت بتعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي

لجنة الداخلية والحكم المحلي بالتشريعي تعقد جلسة استماع لرؤساء بلديات شمال القطاع

توعوي عبارة عن ميثاق "المواطن لخدمة المياه"، حيث سيدخل الميثاق لكل بيت وعائلة ويبين من خلاله كيفية التعامل مع المياه وسبل ترشيد استهلاكها والمحافظة عليها.

وبخصوص النظافة أكد جودة أن هناك تحسّن في الخدمات لمسها المواطن في الفترة الأخيرة قبل اشتداد أزمة الحصار وتعمل البلدية بشكل جاد على الاستمرار بهذا المستوى وتحسينه رغم المعوقات.

وأشار جودة إلى أن الأزمة التي تواجهها كل بلديات الشمال في هذه المرحلة هي الموازنات المرهقة للبلديات فسي ظل اعتمادهم على السولار الإسرائيلي غالي الثمن بدلا من المصري.

من جهته أكد رئيس بلدية بيت لاهيا عز الدين الدحنون أن البلديات تقوم بعملها رغم الصعوبات واشتداد الحصار، لكنه أشار إلى بعض الصعوبات في التوافق مع وزارة الأوقاف وسلطة الأراضي حول بعض الأراضي لإقامة مشاريع خاصة بالبلديات واستغلال أخرى في مجال حقن المياه ومكبات النفايات الصلبة.

وخلص المجتمعون إلى جملة من التوصيات أهمها، ضرورة عمل البلديات مع المؤسسات الدولية في قطاع غزة لإظهار حجم المعاناة التي تعيشها في ظل الحصار، والعمل على تعزيز شراكة المجتمع المحلي في النظافة وترشيد استخدام المياه، بالإضافة إلى ضرورة تعاون البلديات مع شرطة البلديات في مجال تطبيق وإنفاذ القانون، وضرورة متابعة قضية سرقة المياه، بالإضافة للاتفاق على خصم مستحقات المياه على المواطنين الموظفين من مستحقاتهم لدى الحكومة.

ووعدت لجنة الداخلية والأمن في نهاية اللقاء رؤساء البلديات بالعمل على تحديد لقاء يجمع وزارة الأوقاف وسلطة الأراضي ورؤساء بلديات الشمال لمعالجة القضايا المختلف عليها بخصوص الأراضي.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي برئاسة النائب إسماعيل الأشقر وعضوية النائب مروان أبو راس جلسة استماع لرؤساء بلديات شمال قطاع غزة، وذلك لمناقشة أوضاع بلديات الشمال في قضايا النظافة والمياه والنفايات.

وحضر الاجتماع مع أعضاء لجنة الداخلية رئيس بلدية جباليا النزلة عصام جودة، ورئيس بلدية بيت لاهيا عز الدين الدحنون، ورئيس بلدية أم النصر زياد أبو فريه، وزياد عاشور ممثلاً عن بلدية بيت حانون، بالإضافة لوكيل وزارة الحكم المحلي زهري الغريز.

وناقش المجتمعون هموم البلديات في ظل اشتداد الحصار على قطاع غزة، بالإضافة لمدى استعدادها وجهوزيتها لموسم الشتاء القادم، ومدى تأثير أزمة الوقود على أداء البلديات في مجالات النظافة والمياه وتشغيل محطات المعالجة وغيرها.

وأكد رئيس لجنة الداخلية النائب إسماعيل الأشقر على أهمية استعداد البلديات لموسم الشتاء القادم، والخطوات التي تتبعها في تطبيق معايير النظافة العامة، لاعتبار هاتين القضيتين في صميم عمل البلديات.

فيما قدم رؤساء البلديات عرضاً للخطة الاستراتيجية والأنية لبلدياتهم في قضايا ترحيل النفايات وحفر آبار المياه، ومد خطوط المياه، واستعدادات موسم الشتاء، بالإضافة لقضية نقص السولار وتأثيره بشكل مباشر على عمل البلديات من حيث الجودة والتوقيت، والتأثير السلبي على موازنة البلديات لاضطرابها شراء الوقود الإسرائيلي عالي التكلفة.

وتحدث رئيس بلدية جباليا النزلة عصام جودة عن إغلاق بعض آبار المياه لارتفاع منسوب النترات بها، بالإضافة لتقوية بعضها لإمداد المواطنين بمياه صالحة للشرب، مشيراً إلى أن بلديته أعدت مشروع

ناقشتا الأوضاع المالية للحكومة في ظل المستجدات

لجنتا الموازنة والاقتصادية بالتشريعي تعقدان

جلسة استماع لنائب رئيس الوزراء وزير المالية زياد الظاظا



واشتداد الحصار المفروض على قطاع غزة على مجمل الوضع المالي للبلاد، وأوضح أن الحكومة قد أدارت هذا الملف مبكراً بحكمة رغم التعقيدات.

وفي سياق رده على سؤال النائب نصار حول ما وصل إليه مشروع قانون موازنة السنة المالية ٢٠١٤ أوضح الظاظا أن وزارة المالية أرسلت مشروع القانون بعد إعداده وترتيبه إلى مجلس الوزراء لمناقشته، وما زال قيد المناقشة تمهيداً لإرساله إلى المجلس التشريعي لإقراره حسب الأصول والقانون.

وفي سياق استفسار النائب عدوان عن أوضاع السلع والخدمات الأساسية أوضح الظاظا أن الحكومة تدير ملف السلع والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والوقود والمواد الغذائية بحكمة وحذر، وما زالت تواصل جهودها لتوفير وضع أفضل خلال الفترة القادمة.

عقدت لجنتا الموازنة والشئون المالية، والاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع لنائب رئيس الوزراء وزير المالية زياد الظاظا حول الأوضاع المالية للحكومة، ضمن التقرير النصفي لموازنة السنة المالية ٢٠١٣، وحول مشروع قانون موازنة السنة المالية ٢٠١٤.

وحضر الجلسة رئيس لجنة الموازنة والشئون المالية جمال نصار، ورئيس اللجنة الاقتصادية عاطف عدوان، والنواب يونس الأسطل ويوسف الشرافي وسالم سلامة.

وأكد رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان أنه تم خلال الاجتماع مناقشة التقرير النصفي للسنة المالية ٢٠١٣ المقدم من وزارة المالية بشقيه الإيرادات والنفقات، حيث بين وزير المالية زياد الظاظا الأوضاع المالية للحكومة، ومدى تأثير إغلاق الأنفاق

خلال جلسة خاصة عقدها في الد

المجلس التشريعي يدعو بريطانيا للاعتذار والتكفير

د. بحر في ذكرى الودع

في رام الله بالإنسك

العبيثة مع العدو الص

الفلسطينية

وجريمة سياسية وغير قانونية، داعيا الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده والجماهير العربية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية إلى تنظيم فعاليات جماهيرية وشعبية في ذكرى وعد بلفور البغيض وتشكيل ضغط على الحكومات وخاصة بريطانيا والدول التي أيدت هذا الوعد وتشكيل محاكم شعبية لهذه الحكومات.

وأيدت الوعد وعصبة الأمم المتحدة المسئولية التامة السياسية والقانونية والتاريخية والإنسانية والأخلاقية عما لحق بالشعب الفلسطيني وأرضه ووطنه وحضارته الإنسانية من جرائم ومآس، مشددا على ضرورة إزالة تبعات هذه المسئولية وتحمل تبعاتها القانونية والأخلاقية. وأكد التشريعي أن وعد بلفور هو جريمة ومؤامرة دنينة

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني الخميس الماضي جلسة خاصة في الذكرى السنوية السادسة والتسعين لوعد بلفور المشنوم، دعا خلالها بريطانيا إلى الاعتذار والتكفير عن جريمتها السياسية والقانونية والإنسانية بحق الشعب الفلسطيني جراء هذا الوعد المشنوم. وحمل التشريعي خلال الجلسة بريطانيا والدول التي ساندت



كما دعا الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده والجماهير العربية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية إلى تنظيم فعاليات جماهيرية وشعبية في ذكرى وعد بلفور البغيض وتشكيل ضغط على الحكومات وخاصة بريطانيا والدول التي أيدت هذا الوعد وتشكيل محاكم شعبية لهذه الحكومات.

وأوصى التقرير الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية برفع دعاوى قضائية في المحاكم الوطنية والدولية على الجرائم السياسية والجنائية التي ارتكبتها حكومة بريطانيا وحكومة الكيان الصهيوني والعصابات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته وحضارته الإنسانية.

وطالب التقرير المنظمات الدولية التي ترعى شئون اللاجئين الفلسطينيين بالاستمرار في دعم الشعب المظلوم، داعيا إياها إلى عدم تقليص خدماتها تحت أي ظرف كان.

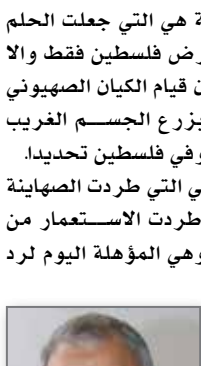
وفي الختام دعا التقرير المنظمات العربية والحكومية إلى حملة مقاطعة لل بضائع والمعاملات الاقتصادية لكل الأطراف العربية والصهيونية التي دعمت وعد بلفور وأيدته.

مداخلات النواب

النائب سالم سلامة



فقد أكد النائب سالم سلامة: «إن وعد وزير خارجية بريطانيا بلفور وعد ظالم، نفذ بمساعدة بريطانيا لتسهيل وضع يد الصهاينة على فلسطين والأرض المقدسة، حيث أمدتهم بالسلاح والعتاد وبالتالي ساهمت بتهجير الشعب الفلسطيني».



وأكد النائب سلامة أن المقاومة هي التي جعلت الحلم الصهيوني ينحسر إلى داخل أرض فلسطين فقط والا لكان امتد لكل البلاد العربية، وأن قيام الكيان الصهيوني أتى ليمنع ترتيب بيت العروبة بزرع الجسم الغريب السرطاني وسط الوطن العربي وفي فلسطين تحديدا. وشدد سلامة على أن المقاومة هي التي طردت الصهاينة من قطاع غزة، والمقاومة التي طردت الاستعمار من الدول العربية مثل الجزائر، وهي المؤهلة اليوم لرد الشعب الفلسطيني لأرضه وتحرير مقدساته واسترداد حقوقه.

وحذر سلامة من خطورة المفاوضات مع الاحتلال وأنها توفر له الغطاء لاستمرار التهويد والاستيطان والتهجير.

النائب محمد فرج الغول

وأضاف التقرير أن جريمة وعد بلفور هي جزء من الحركة الاستعمارية الغربية للمنطقة العربية جاءت تحت دعاوى أسطورة مصطنعة من عناصر دينية وقومية ليس لها دليل تاريخي أو حضاري أو إنساني على أرض فلسطين.

وأكد أن وعد بلفور هو جريمة قامت بها حكومة بريطانيا وهي مسئولة عنها مسئولية تامة، وتحمل منذ احتلالها أرض فلسطين مسئولية وتبعات كل ما قام على أرض فلسطين من جرائم ومذابح ومجازر وتقتيل وتهجير وتشريد وتدمير للفلسطينيين وممتلكاتهم.

وحمل التقرير بريطانيا والدول التي ساندت الوعد وعصبة الأمم المتحدة المسئولية التامة السياسية والقانونية والتاريخية والإنسانية والأخلاقية عما لحق بالشعب الفلسطيني وأرضه ووطنه وحضارته الإنسانية من جرائم ومآس ويتوجب عليها إزالة تبعات هذه المسئولية وتحمل تبعاتها القانونية والأخلاقية.

وأكد التقرير على اعتبار وجود بريطانيا على أرض فلسطين منذ دخولها أرض فلسطين وما ترتب عليه من اتفاقيات ظالمة وما تبعها، احتلالا لفلسطين وليس انتدابا، لأن الانتداب يعني تهيئة الشعب صاحب الأرض الأصلي للحكم وإدارة شئونه بنفسه وليس استبداله بشعب آخر.

وشدد على على عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، لأن الحقوق لا تسقط بالتقادم، داعيا المفاوض الذي لم يفوضه الشعب الفلسطيني إلى الانسحاب الفوري من المفاوضات مع الكيان الصهيوني لأنه لا تفويض لأحد بالتنازل عن الحقوق، مؤكدا أن أي اتفاقات هي تصفية للقضية الفلسطينية ولن يعترف الشعب بنتائجها.

ودعا التقرير جميع القوى السياسية والفصائل الفلسطينية لمراجعة سياسية وفكرية جادة، وإعطاء الأولوية لإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وتحقيق المصالحة كما تم الاتفاق عليها وإعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام من أجل اعتماد الخيار البديل في مواجهة الخطط والمشاريع الصهيونية، وتشكيل جبهة وطنية لإعادة صياغة القرار الفلسطيني بناء على الثوابت والحقوق الفلسطينية وتفعيل المقاومة وبخاصة العسكرية، وعدم الاعتراف بالعدو أو الالتزام بالاتفاقيات التي تنتقص من الحق الفلسطيني.

وأكد أن المقاومة بكل أشكالها هي حق مقدس أقرتها الشرائع السماوية وكفلتها القوانين والمعاهدات والأعراف الدولية وهي الوسيلة الأنجع لتحرير فلسطين.

ودعا التقرير الدول العربية والإسلامية منفردة أو من خلال جامعة الدول العربية أو منظمة التعاون الإسلامي إلى تحمل مسئولياتها تجاه قضية فلسطين وسحب غطاءها عن المفاوضات مع الكيان الصهيوني، والشروع في حملة سياسية وقانونية وإعلامية لتجريم وعد بلفور، ونزع الشرعية عن كل ما ترتب عليه من نتائج.

د. بحر: دعوة لالتفاف وطني



وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، متقدما بالتهنئة لجميع الأسرى الأبطال الذين تم الإفراج عنهم الأسبوع الماضي، مؤكدا أن تحرير الأسرى من

أولويات عمل المجلس التشريعي، حيث طالب المقاومة الفلسطينية بالعمل الجاد على تحرير الأسرى في صفقة وفاء الأحرار الثانية.

وحمل بحر بريطانيا المسئولية الكاملة عن هذه الجريمة البشعة بحق الشعب الفلسطيني وبحق الإنسانية جمعاء، قائلا: «حين وافقت بريطانيا على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كان هذا وعدا ممن لا يملك لمن لا يستحق، وعلى بريطانيا أن تكفر عن جريمتها الكبرى وتقدم اعتذارا للشعب الفلسطيني، بالإضافة لتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية».

وأضاف: «وعد بلفور المشؤوم يشكل انتهاكاً صارخاً لأدنى مبادئ حقوق الإنسان التي كفلها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولا بد من تضافر الجهود من كافة منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية لرفع الدعاوى ضد بريطانيا أمام المحاكم الجنائية والدولية وتقديمها كمجربة حرب بحق الشعب الفلسطيني».

وطالب بحر السلطة الفلسطينية وعلى رأسها السيد محمود عباس بوقف المفاوضات العبيثة والتنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني وملاحقة المقاومة في الضفة الغربية، مؤكدا أن استمرار المفاوضات في ظل الفطرسة الصهيونية في تهويد القدس وتغيير معالمها وازدياد الاستيطان وبناء الجدار واختطاف النواب واعتقال أبناء شعبنا الفلسطيني في كل يوم، سيكون نتيجتها وعد بلفور جديد وتصفية القضية الفلسطينية.

وأكد بحر أن هذه الذكرى الأليمة تشكل حافزاً أساسياً لالتفاف وطني كامل حول الثوابت الفلسطينية، والعمل بكل السبل والوسائل لتحرير فلسطين.

تقرير اللجنة السياسية



وتلا النائب د. محمود الزاهر رئيس اللجنة السياسية تقرير لجنته الذي أكد فيه أن جريمة وعد بلفور هي جريمة ضد الإنسانية وهي مؤامرة دنينة وجريمة سياسية وغير قانونية، وغير

أخلاقية لتحملها الأمم المتحدة وحكومة بريطانيا وحكومات الدول التي أيدتها، وذلك لما ترتب عليها من مآسي وجرائم بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ووطنه منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.



النائب يونس أبو دقة

من جهته أكد النائب يونس أبو دقة أن هذا الوعد باطل تاريخيا وقانونيا، وأن فلسطين منذ نشأتها للعرب والمسلمين، ولا يوجد أي أثر يهودي فيها رغم البحث والتهويد المتواصل الذي تمارسه دولة الاحتلال.

وأشار إلى أن مسئولية بريطانيا عن ما حدث وترتب على وعد بلفور من كارثة بحق الشعب الفلسطيني لا

كبرى ال "96" لوعده بلفور المشؤوم

عن خطيئتها التاريخية الكبرى بحق شعبنا وقضيتنا

د. الزهار: وعد بلفور جريمة سياسية وغير قانونية..
وبريطانيا والدول التي ساندت وأيدت الوعد وعصبة الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الكاملة عما لحق بالشعب الفلسطيني من جرائم ونكبات

النواب يدعون الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده والجماهير العربية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية إلى تنظيم فعاليات جماهيرية وشعبية في ذكرى وعد بلفور

الشعب الفلسطيني لا زالت مستمرة ولا زالت الهجرة تطارد شعبنا في هذا الوقت حتى في الشتات، وأيضا محاولات تقسيم المسجد الأقصى زامانيا ومكانيا، بالتالي المأساة بكل جنباتها مستمرة.

وأضافت: «سئمنا مناداة وصراخ إنساني ووصلنا إلى نتيجة أننا في مواجهة منفردة مع هذا العدو الصهيوني، وخصوصا أن الجميع الآن كل منشغل بنفسه، والعدو مستفرد بنا، نحن كشعب فلسطيني أسسنا قوتنا ومواجهتنا لهذا العدو وخضنا الكثير من المعارك معه، وإن كان قد تغول علينا وعلى أرضنا وصمودنا وهناك من يسهل له ذلك، لكن الشعب الفلسطيني الآن هو أقوى من أي وقت مضى ويفهم طريقه، ويجب أن يكون اعتمادنا على أنفسنا في مواجهة العدو بأن نعد ما نستطيع من قوة وفهم وإعداد وتجهيز حتى نقابله، ولئن يكون رادعا له إلا قوتنا وصمودنا بإذن الله».

وأضافت: «حتى في ظل الصمت العربي والإسلامي لن يستولي علينا ولن نستسلم، وهذه الأجيال التي تخرج الآن ترفع شعار الأرض والتمسك بالحقوق تعطينا مؤشرا قويا بأن العدو راحل عن أرضنا لا محالة».

النائب محمد شهاب

أما النائب محمد شهاب فقد أشاد بالتقرير واعتبره وثيقة تاريخية صادرة عن المجلس التشريعي، ودعا لتحمل المسؤولية للحركة الصهيونية كأداة منفذة على الأرض لوعده بلفور، وممارسة القتل والتشريد والتجهيز بحق الفلسطينيين، ومحكمة كل من يمهّد ويساعد الصهاينة في استيلائهم على أرض فلسطين.

النائب مشير المصري

من ناحيته قال النائب مشير المصري: «إن الذي يتنازل عن ٧٨٪ من أرض فلسطين لا بد أنه يحقق وعد بلفور جديد وزيادة، والذي يقبل بتقسيم القدس ويربط الاتفاق النهائي بالوصول إلى ذلك في ظل إصرار العدو الصهيوني أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة الاحتلال، لاشك أنه يحقق وعد بلفور جديد وزيادة، إن الذي يتخلى عن قضية اللاجئين عن طريق المفاوضات التي حددت السقف لمائة ألف لاجئ فقط ليعودوا لا شك أن يحقق وعد بلفور، إن الذي يسعى لسحق المقاومة ومساعدة الاحتلال في استئصالها وإيجاد احتلال نظيف عبر التنسيق الأمني لاشك أنه يسعى لتحقيق وعد بلفور



يختلف عليها اثنان، وأن السياسة البريطانية الآن تجاه القضية الفلسطينية تكاد تتطابق مع السياسة الأمريكية المنحازة انحيازًا تاما لدولة الاحتلال.

وتابع: «رسالتنا إلى العالم بأننا نتمسك بأرضنا وديارنا كاملة وسنعمل على تحريرها وإعادتها، ونرفض كل المؤامرات المتماهية مع وعد بلفور مثل اتفاقية أوسلو، وستبقى فلسطين قضية العرب والمسلمين حتى التحرير».

النائب خميس النجار

بدوره علق النائب خميس النجار قائلا: «أعطى بلفور وعده المشؤوم للاحتلال وقام بتنفيذه وكان علينا كأهل حق أن نواجه هذا الوعد بكل ما أوتينا من قوة، ولكن للأسف أعطى بعض

حكام العرب والمتنفذين العهد لليهود، وأعطوا الشعب الفلسطيني المضحي بالنفس والنفيس مصطلحات وطنية كاذبة وباعوا قضية فلسطين بالتقسيم المريح وقاموا على حماية الاحتلال بكل ما استطاعوا حتى بات الاحتلال في أمن وطمأنينة ليس لها مثيل من قبل».

وتابع: «لكن إيماننا بالله وقوله وقدرته، فالإيمان يعطينا الصبر والاطمئنان بأن النصر قادم بإذن الله».

النائب جميلة الشنطي

من جهتها أكدت النائب جميلة الشنطي أن نكبة



وزيادة، إن الذي يتخلى عن صفد ويعتبر أن العودة تكفيها المشاهدة لا المكوث لا شك أنه يحقق وعد بلفور وزيادة».

وأضاف: «من هنا نحذر من بلفور فلسطين «محمود عباس» الذي يسعى للإقرار بيهودية الدولة وربط الاتفاق النهائي بالتخلي الفلسطيني عن ثلاث أرباع فلسطين كحق يهودي وإقامة وطن قومي لليهود، هذا الوعد هو الأخطر لأنه ليس من مستعمر مندب بل من متخل منتسب، لكن كلا الوعدين من بلفور البريطاني ولفور الفلسطيني باطلان، لأنه وعد ممن لا يملك إلى من لا يستحق، فلا أحد مفوض بالتخلي عن ثوابت شعبنا الفلسطيني، وسيعلم الذي ظلموا أي منقلب ينقلبون».

النائب مروان أبو راس

من جهته أكد النائب مروان أبو راس أن اتفاقية أوسلو جاءت مكملة لهذا الوعد المشؤوم، وجاءت الاتفاقيات الأخرى مع الدول العربية مكملة للدور البريطاني مثل اتفاقية كامب ديفيد مع مصر ووادي عربة مع الأردن، واعتراف بعض الدول العربية وفتح سفارات لها في العواصم العربية يكمل الدور البريطاني أيضا في هذه الجريمة البشعة.

النائب يونس الأسطل

من ناحيته أكد النائب يونس الأسطل أنه بالإسلام والجهاد يتحقق لنا وعد الله في فلسطين كما حققه لأهل بدر، وأهل أحد، وأهل الخندق، وأهل الحديبية. ودعا النائب الأسطل أهل فلسطين للتشبث بالحقوق الدينية وليست الحقوق التاريخية.

النائب عاطف عدوان

بدوره شدد النائب عاطف عدوان على أن «الزمن تجاوز هذا الوعد ونحن نعيش الآن نتائج الأسوأ، لكن العدو الصهيوني لم يعد يملك القيادة التاريخية فكل قياداتهم فاشلة، والمجتمع الإسرائيلي لم يعد لديه القدرة أو الرغبة بالدفاع عن الكيان الذي أنشأه، وتهرب الشباب الإسرائيلي من الخدمة العسكرية، والصراعات السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي تكبر وتؤثر على تماسكه، وسيطرة اليمين المتطرف الذي لا يؤمن إلا بالعنف وذلك سينقلب على رقابهم» حسب قوله.

وأكد النائب عدوان أن الشعوب الآن بدأت تأخذ دورا



جديدا وبدأت أكثر وعيا بتحديد العدو من الصديق، وأن المعادلة تغيرت في وطننا العربي بحيث أصبح الواقع تحت الاحتلال هو الذي يطارد المحتل، وأن الانتصار في المعارك الأخيرة مع الاحتلال الإسرائيلي يؤكد على التغيير والسير باتجاه النصر.

وفي نهاية مداخلته أكد أن وعد بلفور هو نقطة مظلمة نتوقف عندها لنأخذ منها القوة والعبرة، ونستمر في مقاومة هذا العدو البغيض، فإله أمرنا بالإعداد ووعدنا بالنصر.

النائب هدى نعيم

من ناحيتها أكدت النائب هدى نعيم على أن التدهور الحاصل في القضية الفلسطينية ما عاد يسمح بمزيد من المطالبات والندوات والمؤتمرات، وأن على قادة الشعوب المجاهدين أن يقوموا بإجبار المتآمرين على وقف المؤامرة والتفاوض.

وتابعت: «الذي يخرج على الإعلام بأن ما يحاك في الظلام هو أخطر وأكبر وأشد فتكا بالقضية الفلسطينية من وعد بلفور، وإن لم يكن توحيد المجاهدين المخلصين الآن فمتى يكون؟، يجب أن تلتمح كل فصائل العمل الوطني لتلجم المفاوضات وتطلق العنان للمقاومة».

النائب إسماعيل الأشقر

وفي سياق مداخلته أكد النائب إسماعيل الأشقر أنه بعد مرور قرن من الزمان على هذا الوعد البغيض الذي تسبب بتشريد وقتل الآلاف من شعبنا، فإن الشعب الفلسطيني لا زال متمسكا بأرضه وتاريخه وحقوقه، وإن كل المؤامرات لن تنال من تمسكه بحقوقه مهما طال الزمن.

وشدد على أن فلسطين لكل المسلمين وهي أرض وقف إسلامي لا يحق لأي كان أن يتصرف بها، منوها أن ما يفعله عباس وفريقه هي تنازلات باطلة ومرفوضة جملة وتفصيلا.

وأكد الأشقر أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وأن اللغة الوحيدة التي يفهما الاحتلال الصهيوني هي لغة المقاومة المسلحة التي هي بحاجة لدعم وتأييد الجميع بشكل علني وليس سري.

وطالب الكل الوطني الفلسطيني وعلى رأسهم الفصائل بتجريم وتخوين كل من يعترف بالكيان الصهيوني؛ لأن الاعتراف بهذا الكيان هو نكران لحق الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه ونكران لمعاناة الفلسطينيين في كل بقاع الأرض، واعتراف بحق الشذاذ واللصوص في أرض فلسطين.



تمهيدا لإقراره من المجلس التشريعي

لجنة التربية بالتشريعي توصي باعتماد الخلع القضائي في المحاكم الشرعية

الغول.

كما حضر الورشة كلا من رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الشيخ حسن الجوجو ولقيف من القضاة، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني وممثلي مؤسسات حقوق الإنسان.

نظمت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي ورشة عمل حول قانون الخلع بحضور رئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل وأعضاء اللجنة النائب هدى نعيم والنائب سالم سلامة، والنائب خميس النجار، وكذلك رئيس اللجنة القانونية النائب المستشار فرج

النائب الجمل رئيس اللجنة



وافتح الجلسة
د عبد الرحمن
الجمل مرحبا
با لحضور
لافتا إلى أن
هذه الورشة
تأتي ضمن
فعاليات اللجنة
ومهام المجلس

التشريعي في سن القوانين التي يحتاجها مجتمعنا الفلسطيني. وتابع: "المجلس لا يعرض أي قانون من القوانين في جلساته الرسمية إلا بعد عقد مجموعة ورش عمل يحضرها المختصون ليدلي كل بدلوه في الموضوع، وموضوع الخلع من الموضوعات المهمة شعرنا في المجلس مع التشاور في القضاء الشرعي مدى الحاجة الملحة لسن قانون ينظمه، وهو يمس المجتمع الفلسطيني وشريحة النساء تحديداً".

النائب نعيم مقرر اللجنة



من جهتها أكدت النائب هدى نعيم أن قانون الخلع هو من ضمن أولويات واحتياجات النساء في المجتمع، مضيفة: "موضوع الخلع قد لا يكون جديد في الطرح، ويلتقي اليوم البرلمان مع القضاء الشرعي ومؤسسات

المجتمع المدني ك يكون هناك تكامل"، مشددة على ضرورة التوعية بخطورة غياب القانون في ظل وجود قضايا حساسة ومهمة. وأوضحت النائب نعيم أن الأسباب الموجبة لمشروع القانون تكمن في وجود العديد من القضايا العالقة والمزمنة في المحاكم الشرعية لا سيما قضايا التفريق بين الأزواج، والتي لا يوجد لها أي أفق للحل والخلع، مما يعني وقوع الضرر على مثل هؤلاء، مما يؤدي إلى الابتزاز وإثارة الأحقاد والفتن، مما يهدد العلاقات الأسرية والنسيج الاجتماعي.

وبينت النائب نعيم أن من أسباب العمل على إقرار القانون عدم منح القوانين الحالية الحق للزوجة باللجوء إلى القضاء لرفع دعوى الخلع بإرادة منفردة وتقييد الخلع بتراضي الزوجين فقط، وهو ما ينطوي على مصادرة لحق الزوجة بافتداء نفسها ومنح السلطة التحكيمية للزوج. وأضافت: "وجود حالات كثيرة من النساء المعلقة (سواء قبل الدخول أو بعده)، حيث سيكون الخلع ورقة قوية بيد الزوجة في مثل



يعطي الحق للزوجة في طلب الخلع عن طريق القضاء الشرعي ولو رفض الزوج ذلك لما في هذا من تكريس لحقها في فسخ الزواج الذي كفلته لها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكل المعايير الدولية المتعلقة بهذا الخصوص، طالما أن أحكام القانون تنسجم مع المحددات والمبادئ الأساسية المبينة أعلاه.

وأوصى النائب المستشار الغول بضرورة إجراء تعديل قانوني لأحكام الخلع الواردة في قانون الأحوال الشخصية لاستدراك النقص، لاسيما منح الزوجة الحق في طلب الخلع قضائياً، وجعل النصوص منسجمة وأحكام الشريعة الإسلامية. كما أوصى بضرورة تفعيل أحكام الخلع قبل الدخول وبعده الواردة في قانون الأحوال الشخصية العثماني وذلك لتوفير الحماية للمرأة بوجه خاص وللمجتمع بوجه عام.

وأضاف: "يتعين على المحاكم الشرعية الالتزام بسرعة الفصل في قضايا الخلع (الافتداء) ضمن برنامج فاعل لإدارة الدعوى يحدد سقف زمني لإنجاز الدعوى ويكفل وضع حد للتسويق والمماطلة من الزوج وذويه".

وأوصى المستشار الغول المجلس بسرعة إقرار (مشروع قانون الأحوال الشخصية) لما يتضمنه من أحكام محكمة تمت صياغتها بطريقة واقعية وعصرية ومرنة راعت الأعراف والتقاليد السارية في بلادنا باعتبار العرف مصدر رئيسي من مصادر القاعدة القانونية فهذا المشروع الجديد جمع بين الأصالة والتحديث.

د. الجوجو رئيس "القضاء الشرعي"

من جهته تحدث الدكتور حسن الجوجو رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي عن الخلع، مبيناً أن قضية الخلع مهمة تحتاج حلاً بسبب وجود

هذه الحالات، ولكن بوجود إثباتات من جانب الزوجة حول هذا الأمر". وأشارت إلى أن الخلع سيتيح للمرأة التي عقد زواجها فسخ العقد قبل وضع الخلوة في حال تعذر الوصول إلى حل بالتراضي، فالخلع هو أحد الحلول الشرعية للمشكلات الزوجية، مضيفة: "يأتي قانون الخلع من منطلق مبدأ المماثلة في الحقوق والواجبات الذي أقره الإسلام، ومن أجل رفع الضرر عن المتضرر، ولتفادي التبعات المجتمعية المترتبة على تعليق المرأة دون طلاق، فإنه كان لزاماً على المشروع الفلسطيني التفكير في تفعيل الخلع".

النائب الغول رئيس

اللجنة القانونية



من جهته أكد رئيس اللجنة القانونية النائب المستشار محمد فرج الغول أن المشروع الفلسطيني كفل حق المرأة في افتداء نفسها (الخلع) وحدد الشروط وضبط الإجراءات اللازمة لذلك إلا أنه غير مفعّل في قضايا التفريق ولا يتم الأخذ فيه بالمحاكم.

وبين أن القانون يترك أمر تحقيق الخلع لإرادة الزوجين مجتمعين حسب اتفاقهما دون إعطاء الحق للزوجة بطلب الخلع من الزوج عن طريق دعوى تقيمه أمام المحكمة الشرعية لهذا الغرض إذا كان الزوج رافضاً لذلك.

وقال: "يحرص المجلس التشريعي على سن القوانين التي تلبي احتياجات الأفراد وتخرج من رحم المجتمع وفي هذا الإطار لا يمانع المجلس التشريعي في إقرار قانون جديد خاص بالخلع

مشكلة حقيقة فيما يتعلق بالمعلقات، مؤكداً على أن الشريعة الإسلامية جاءت لتكون منهجاً للحياة ودفعها لنحو السداد والاستقامة وتأخذ الإنسان نحو الفضيلة والإصلاح وتبتعد عن الرذيلة والفساد.

وقال: "أحكام الشريعة الإسلامية متوازنة بين الحقوق والواجبات وجعلت للرجل حقوقه وواجباته وللأمارة كذلك تماماً، والشريعة جعلت الطلاق بيد الرجل لحكم كثيرة والإسلام جعل باباً واسعاً للمرأة من خلاله تحدد مصيرها في حال تعذر الحياة الزوجية منها اشتراط عقد الزواج أن تكون العصمة في يدها، وقد وضع قانون الأحوال الشخصية باباً واسعاً في العصمة وآلياته وشروطه وأن تضع من الشروط ما شاءت في عقد الزواج".

وبين الجوجو أن الخلع هو باب واسع لكي تفقدي المرأة نفسها لكي تتخلص من الحياة الزوجية المتعثرة في حال غلب على ظنها أنها لا تقيم حدود الله، مؤكداً أن الخلع المطبق الآن في المحاكم الشرعية هو الخلع الرضائي وليس الخلع القضائي، ووضع القانون آليات ومعايير لذلك حتى ينضبط الزوجان بضوابط الشرع الحنيف".

وأضاف: "استشعاراً منا في القضاء الشرعي بهذه المشكلة تداعى المجلس إلى وضع تصور آلية معينة مقترحة تطرح على المجلس التشريعي عبر لجانه المختصة لكي يضع الأمور في نصابها في هذا الموضوع حتى نرفع الظلم ولا خير فينا إن لم نرفع الظلم عن المرأة الفلسطينية التي ضحت كثيراً".

مداخلات

وتضمنت الورشة العديد من المداخلات من مراكز حقوق الإنسان والمؤسسات المدافعة عن حقوق المرأة أكدت جميعها على ضرورة سن قانون الخلع الذي عرض مسودته المجلس الأعلى للقضاء الشرعي على الحضور، معبرين عن شكرهم لجهود المجلس التشريعي في هذا الإطار.

توصيات

وأوصى الحضور في نهاية الورشة بضرورة تعديل الأحكام المنظمة للحكم في قانون الأحوال الشخصية باعتماد الخلع القضائي، وذلك بسرعة إقرار قانون الخلع لما فيه من عدل وإنصاف للمرأة الفلسطينية.

وفي ختام الورشة أكدت النائب نعيم أن المجلس التشريعي سينظر إلى المقترحات المقدمة خلال الورشة، وسيعمل على تقديم مسودة مشروع قانون الخلع لإقراره في أسرع وقت نظراً لحاجة المجتمع إليه.

نواب غزة يزورون

مركز إصلاح وتأهيل المحافظة



زار وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بمحافظة غزة مركز إصلاح وتأهيل مدينة غزة. وضم الوفد كلا من النائب د. مروان ابوراس والنائب جمال نصار والنائب محمد فرج الغول حيث كان في استقبالهم مدير عام مركز الإصلاح والتأهيل المقدم سامح حمدان وعدد من الضباط والمسؤولين بالمركز. ورحب المقدم حمدان بوفد نواب محافظة غزة وأطلعهم على سير العمل في المركز، وتحدث عن أبرز معوقات العمل في المركز واحتياجات المركز من أجل الارتقاء

بالعمل. من جانبهم عبر نواب محافظة غزة عن سعادتهم بهذا التواصل، مشددين على دعمهم المستمر لمراكز الإصلاح والتأهيل. ووعده نواب غزة الأخوة في مركز الإصلاح والتأهيل بتبني مطالبهم ومساعدتهم في تطوير مركز الإصلاح والتأهيل من خلال الجهات الرسمية. وخلال الزيارة قام نواب غزة بجولة داخل مركز الإصلاح والتأهيل حيث اطلعوا على أوضاع النزلاء وظروف احتجازهم. وفي ختام الزيارة قدم وفد النواب مساعدة مالية للمركز كمساهمة من النواب.

نواب الشمال يزورون مقر النيابة العامة

ومحكمة صلح جباليا والشرطة القضائية شمال القطاع



زار وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح محافظة شمال قطاع غزة مقر النيابة العامة ومحكمة صلح جباليا والشرطة القضائية في مدينة جباليا في المنطقة الشمالية. وذلك لتفقد سير العمل بالمحكمة والنيابة والقضاء وحجم المهام الملقة على عاتقهم والموظفين والإجراءات المتبعة في التعامل مع القضايا الواردة إليهم. وضم وفد النواب النائبين محمد شهاب ومشير المصري. حيث كان في استقباله رئيس نيابة شمال غزة نبيل أبو حليوة ومدير الشرطة القضائية في محافظة الشمال المقدم أمين ديب ووعده من قضاة محكمة الصلح ووكلاء النيابة. وأوضح النائب شهاب أن هذه الزيارة تأتي من باب التواصل مع المؤسسات القضائية في الحكومة الفلسطينية والاطلاع على طبيعة عملهم ومناقشة عدد من القضايا والمواضيع

لخدمة العاملين في قضاء ونيابة محكمة صلح جباليا. وأشاد النائب شهاب بجهود وعمل النيابة العامة وشرطة القضاء والعاملين في محكمة صلح جباليا وخدمتهم للكثير من القضايا التي تواجه أهالي المنطقة. متمنياً لهم المزيد من الرقي والتقدم في العمل وخدمة المواطن الفلسطيني. بدوره. ثمن رئيس نيابة شمال غزة نبيل أبو حليوة زيارة النواب واطلاعه على معوقات العمل داخل المؤسسات القضائية والتعهد بحل بعض هذه المعوقات. مبيناً أن المؤسسة القضائية تعمل باستمرار لانجاز كافة القضايا التي تتوجه إليها. وتأتي زيارة النواب للمؤسسات القضائية والحكومية ضمن حملة زيارات للعديد من المؤسسات للاطلاع على طبيعة عملهم وللمناقشة وحل القضايا التي تواجه المواطنين في بعض المؤسسات الحكومية.

لبحث خطة وزارة الزراعة إزاء النخيل ومستقبل إنتاج البلح في الأعوام القادمة

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير الزراعة



عقدت اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي برئاسة النائب د. عاطف عدوان جلسة استماع لوزير الزراعة د. علي الطرشاوي حول خطة وزارة الزراعة إزاء النخيل ومستقبل إنتاج البلح في قطاع غزة في الأعوام القادمة، وذلك بحضور أعضاء اللجنة الاقتصادية النواب سالم سلامة ويوسف الشرافي.

وقال النائب عاطف عدوان إن هذه الجلسة مع وزير الزراعة تأتي في إطار التعرف على الرؤى التي تعدها الوزارة للتعامل مع المنتجات الزراعية الهامة في الأساسية في قطاع غزة مثل منتج البلح، باعتبار المساهمة الكبيرة لقطاع الزراعة في دعم الاقتصاد المحلي، حيث تقوم عليه العديد من الصناعات الأخرى.

ويأتي منتج البلح كسلعة أساسية واستراتيجية في قطاع غزة حيث يعتبر بالإضافة لوجوده كفاكهة مركزية بالسوق المحلي من أهم المجالات التي يمكن أن تقوم عليها الصناعة في المستقبل، مثل صناعة التمور والعجوة ومنتجات غذائية أخرى. وقال وزير الزراعة علي الطرشاوي: "إن موضوع النخيل والبلح له قيمة مهمة، ويأخذ جزء كبير من اهتماماتنا بوزارة الزراعة، ومتأكدين أننا مع تضافر الجهود ما سينتج عملاً إيجابياً في هذا المجال خلال الفترة القادمة، فوزارة الزراعة بدأت التوسع في زراعة النخيل ولديها آفاقاً مع جمعية الرحمة الكويتية وما يسمى "بيروحاء" الكويت". وأضاف الطرشاوي: "عند مناقشة موضوع النخيل

وجدنا أننا لدينا مشكلة في الصنف، وهو أن صنف النخيل الذي ينجح في غزة هو البلح "الحياي" بنسبة ٩٠٪، وهذا النوع تعود عليه الناس في غزة نظراً لحجم ثمرته الكبير وطعمه الجيد، لكن بالنظر للاقتصادية ليس هذا هو الصنف الأفضل، ولدينا ١٠٪ من أصناف أخرى، أكثر جودة مثل البلح "الحياي" وهي البلح "البرحي" و"المجهول" و"العامري"، وهذه الأنواع تعطى تمور ممتازة وتوسعت في إنتاجها بعض الدول المجاورة".

شجرة النخيل كلها بجميع أجزائها وليس فقط سلعة البلح، من حيث إنتاج البلح والرطب والتمور وتصنيع الأشكال الفنية من الجريد واستخدام بعض الأجزاء في تصنيع الأعلاف، وفتحنا الباب بذلك أمام استغلال الدعم الخارجي من الجمعيات والمؤسسات، وهي بداية موفقة على الطريق ستكون لها نتائج إيجابية في الوقت القريب". وفي مجال مكافحة سوسة النخيل التي اجتاحت قطاع غزة منذ فترة أوضح الطرشاوي أن وزارة الزراعة عملت ولا تزال مكافحتها بكل الطرق من خلال نشر مصائد للحشرة على الحدود مع مصر، وعمل حظر زراعي على الأماكن المصابة ومكافحتها من قبل المتخصصين عن طريق حقن النخيل ودفن المصابة منها لضمان عدم انتشار الإصابة.

من ناحيته أشار النائب سالم سلامة إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المنتجة في مجال تصنيع التمور مثل السعودية والعراق وعمان ومصر وغيرها، وأخذ خلاصة تجاربها من خلال إرسال متخصصين إلى هذه البلدان.

فيما أكد الطرشاوي أن الوزارة لديها توجه واضح لأخذ أنسجة لبعض أنواع النخيل المتميزة في مصر وتركيا لزراعتها في القطاع، وأن الوزارة الآن بصدد توزيع كميات من شتلات النخيل مجاناً لزراعتها في بعض المناطق الحدودية وطريق صلاح الدين.

آفاق آفاق



في الشريعة والناس.. في الدين والحياة

مؤمن بسيسو

الشريعة ومصالح الناس، القيم وسلوكيات الناس، الآخرة والناس، محاور حساسة للغاية وقضايا بالغة الخطورة ينبغي أن تأخذ حقها وموقعها في حياة الناس هذه الأيام.

(١) أصل ثابت من الأصول الشرعية التي انبنى عليها الدين، أن الشريعة والناس لا يفترقان، فحيثما كانت الأحكام الشرعية فثم مصالح الناس والعباد.

لا ينبغي -بحال- أن توضع الشريعة ومصالح الناس في كفتين متوازيتين، أو أن يأخذ أحدهما مسارا مضادا للآخر، فما جاءت الشريعة ومقاصدها الكلية والجزئية إلا لإسعاد الناس وتحقيق مصالحهم الحياتية في إطار القيم والضوابط الناطقة للحال والمسار. ولأهمية ذلك في حياة الناس نزلت سورة قريش: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف»، فهذا هنا قرن الله تعالى نعمة الأمن بنعمة الاقتصاد وجمع بينهما في رابط وثيق لا ينفصم كي لا يخرج سلوك الخلف عن قواعد السلف، وكي لا تختل الممارسات والتطبيقات الإسلامية في علاقتها مع الناس تحت أي ظرف من الظروف.

وحين يتعكس أو يصطدم المساران، فإن أصعب الاتهام ينبغي أن يشير إلى طبيعة التطبيق أو النموذج الإسلامي القائم، ما يقود بالتالي- إلى سرعة الاستدراك وإعمال المراجعة والتقويم الكفيلة ببدء الخلل وعلاج الأخطاء وتعديل البوصلة وتصحيح الحال والمسار.

(٢) تحلّ قيم التدابير والبغضاء والمشاحنات الشخصية مساحة واسعة من حياة الناس هذه الأيام.

لا تكاد تطأ موطنا إلا وتضجك قصص مؤذية وتصدم ناظر بك مشاهد أليمة حول ممارسات وسلوكيات تعاند الفطرة السوية وتهبط بالعلاقات الأخوية والإنسانية إلى أسفل سافلين.

مشكلة المشاكل أن القلب البشري لا يحتمل النور والظلام في آن، فإذا غرته موجات الظلمة وأكدار الحياة ودنس الباطل لا يبقى فيه متسع لنور أو فسحة لحق أو حيز لخير، وينقلب قلبا أسود مربادا، كالكويز مجحيا، لا يحق حقا ولا ينكر منكرا.

وحين تتكاثر العلائق والأخلاق والأكدار التي تنتشع أكثر ما تكون في سياق علاقات التدابر والخصومة والعداء بين الناس، فإن القلب يتحول إلى كتلة من الظلام القاتل الطارد لكل القيم الفاضلة والأخلاق الحميدة.

لذا، اشتد التحذير الإلهي والنبوي من مغبة الانسياق وراء نزوات التشفي والغضب والانتقام الشخصي، فالمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن ليس بطعان ولا لغان ولا فاحش ولا بدئي، والمسلم الحق هو الذي يتمثل قوله تعالى: «ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا».

في التسامح والإخاء خير، وأي خير.

(٣) أكثر ما يلفت النظر في هذه الحياة أن الغالبية الساحقة من الناس تلهث وراء عمارة الدنيا وتحرق فيها حرث الوحوش في البرية، وكأنها تعيش فيها أبد الدهر، أو كأنها ارتشفت ماء الخلود في الدنيا، فلا موت من بعد ولا حساب ولا آخرة.

معايير الناس مقلوبة تماما، وجهودهم نكدة، وسعيهم خائب، وحساباتهم خاطئة من الألف إلى الياء.

تراهم ينغمسون بكليتهم في الدنيا، ويغوصون في أحوال شهواتها، ويلهثون وراء الشهوة والمال والسمة، ويطلقون العنان للأمل البعيد، وأحدهم لا يعرف إن كان سيبيت أمنا في سربه مع أهله، أم سيصحو معافي من غده، أو حتى يملك إخراج زفير ما ابتدره من شهيق.

معظم الناس تعمّر الدنيا وتستثمر فيها، وقلة قليلة، فقط، تعمل على عمارة الآخرة والاستثمار فيما عند الله.

«ما عند الله خير وأبقى».

ناقشت خطة الشرطة لفصل الشتاء ووضع المركبات وضبط الحالة المرورية

لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تعقد جلسة استماع لمدير عام الشرطة



ولفت إلى أن الشرطة تعمل أيضا على إغلاق جميع الحفر ومعالجة المعيقات الناتجة عن الأمطار والتي من شأنها التسبب في حوادث الطرق، وكذلك متابعة الإضاءة على الطرق الرئيسية خاصة شارع صلاح الدين والطريق الساحلي ومتابعة البلديات في إصلاح الأعطال وإنارة الأماكن غير المجهزة.

دوريات ميدانية

وأكد النادي أن شرطة المرور تقوم في فصل الشتاء بتحريك دوريات صباحية لتفقد الطرقات واكتشاف الحفر الجديدة والعمل على إغلاقها ومخاطبة جهات الاختصاص بذلك، وتنظيم دوريات ثابتة على المفترقات التي تشكل خطورة مع وجود الأمطار.

وشدد على ضرورة تفعيل التوعية المرورية من خلال وزارة المواصلات ومعهد التوعية المرورية وإشراك الجامعات والطلبة وكافة شرائح المجتمع.

متابعات أخرى

ولفت المقدم النادي إلى أن إدارة شرطة المرور تقوم بأعمال أخرى في غير تخصصها وذلك من خلال وجودها في الميدان من أهمها ضبط لصوص وكذلك تأمين شخصيات واحتفالات ومهرجانات ومباريات ومسيرات.

ضبط الحالة المرورية

وفي ختام الجلسة شدد النائب مروان أبو راس على ضرورة تنفيذ مهام المرور في المفترقات الحساسة والتي تسبب العديد من الأزمات، مشيرا إلى ضرورة ضبط وإيقاف المركبات التي تسير بدون لوحات تسجيل والتي ترتكب العديد من المخالفات والجرائم المرورية، مطالبا بضبط الحالة المرورية واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المخالفين.

بهدف تحديد سبل التعاون والمهام المشتركة التي سيتم تنفيذها في حالة وجود أزمة أو وقوع أي كارثة في فصل الشتاء لا قدر الله.

تعاون وتنسيق

وأكد العميد البطش أن الشرطة تعيد في فصل الشتاء نشر وتوزيع خطتها، وهي خطة انتشار الشرطة ليلا حيث تشارك فيها إدارات الشرطة الميدانية وهي قوات التدخل وحفظ النظام وإدارة الدوريات والنجدة وشرطة المحافظة وشرطة المرور وإدارة المباحث العامة وإدارة الشرطة البحرية وإدارة مكافحة المخدرات، وتقوم بعمل دوريات متحركة على مدار الساعة ليلا وفي أكثر المناطق والمفارقات حساسة لضبط الحالة الأمنية وبث روح الأمن والطمأنينة بين المواطنين.

الخطة التفصيلية

بدوره تحدث مدير عام شرطة المرور علي النادي عن الخطة التفصيلية للشرطة حول استقبال فصل الشتاء، موضحا أن الفحص الشتوي يبدأ في منتصف شهر نوفمبر/تشرين ثاني من هذا العام، مضيفا: "إن تنجح المركبة إلا إذا توفر فيها جميع الشروط الفنية التي تؤدي لسلامة المركبة والركاب".

حملات توعوية مرورية

وأوضح المقدم النادي أن خطة إدارته لفصل الشتاء تتضمن عمل حملات شتوية تستهدف السائقين والمركبات ومتابعة أمور السلامة لجميع المركبات، وعمل حملات توعوية مرورية لترشيد السائقين لمخاطر القيادة في فصل الشتاء تهدف إلى تنبيه مخاطر السرعة الزائدة، وتشمل توزيع نشرات وإصدارات مستمرة طوال فصل الشتاء لضمان سلامة المواطنين.

إصلاحات ميدانية

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لمدير عام الشرطة الفلسطينية العميد تيسير البطش بحضور رئيس لجنة الداخلية والأمن النائب إسماعيل الأشقر بحضور أعضاء اللجنة النائب مروان أبو راس والنائب سالم سلامة، وذلك في مقر المجلس التشريعي في مدينة غزة.

إشادة وتثمين

وافتح النائب الأشقر الجلسة، مثنيا على عمل الشرطة الفلسطينية المستمر والمتواصل في حفظ أمن المواطن الفلسطيني والعمل على تأمين حياته في أصعب الظروف والأوقات، سواء كان ذلك في أوقات الحروب والعدوان أو الاستقرار والسلام.

المخالفات ووضع المركبات وتساءل النائب الأشقر عن خطة الشرطة فيما يتعلق بالمركبات المتهالكة ووضع السيارات التي تسير على الطرق بدون تأمين أو ترخيص أو لوحات تسجيل، كما تساءل عن وقف العمل بنظام العقوبات للمخالفين من السائقين حيث أدى إلى تسبب وعدم وجود رادع مما ساعد ذلك في زيادة الحوادث والوفيات المرورية.

جاهزية واستعداد

من جهته أبدى العميد البطش استعداد رجال شرطته وجاهيتهم لاستقبال فصل الشتاء على كافة الصعد، سواء فيما يتعلق بالجريمة أو الحوادث المرورية، وذلك ضمن خطة تم وضعها من قبل جميع إدارات الشرطة الفلسطينية، مطمئنا المواطنين الفلسطينيين أن الشرطة الفلسطينية ساهرة في كل الظروف على سلامة وأمن المواطن الفلسطيني.

لقاءات مع المختصين

ولفت إلى أن الشرطة عقدت لقاءات خاصة مع جهات الاختصاص، منها الدفاع المدني ووزارة الصحة والخدمات الطبية والبلديات ووزارة الأشغال



بحر وهنية ونواب وقيادات لدى تقديم واجب العزاء لذوي شهداء خانيونس



اللجنة القانونية تجتمع مع نخبة من المحامين والحقوقيين